



هيئة الأوراق المالية

الرقم : 19 / 00371 / 1/12
التاريخ : 2019 / 02 / 14

السادة الشركات المساهمة العامة المحترمين

تحية طيبة،،

"تعيم"

الموضوع: تزويد الهيئة بالتقارير الدورية والمعلومات الجوهرية

نظراً لاقرابة الفترة المحددة بالتشريعات، وال المتعلقة بتزويد الهيئة بالتقارير الدورية، نود التأكيد عليكم بضرورة تزويد الهيئة بالتقارير الدورية والمعلومات الجوهرية التالية:-

- التقرير السنوي، مع تضمين التقرير السنوي بتقرير يصدر عن مجلس الادارة، يحتوي على كافة البنود الإفصاحية الواجب تضمينها في التقرير السنوي، اضافة الى تقرير الحكومة، وذلك خلال (90) يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية.
- التقرير ربع السنوي للربع (الاول والثاني والثالث) لعام 2019، وذلك خلال (30) يوما من تاريخ انتهاء الرابع المعني مراجعا من مدقق الحسابات.
- مواعيد الدعوات ونتائج (قرارات) ومحاضر اجتماعات الهيئات العامة.

وذلك وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

وبهذه المناسبة، فإننا نود التذكير والتاكيد على الملاحظات التالية، وال المتعلقة بمتابعة وتدقيق التقارير الدورية للشركات المصدرة من قبل الهيئة خلال السنوات الماضية، وذلك مراعاة للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة، ولما فيه تحقيق لمصلحة الشركات والمستثمرين في الأوراق المالية على حد سواء:

أولاً: الإلتزام بأحكام المادة (1/43) من قانون الأوراق المالية، حيث نشير الى ضرورة مراعاة أحكام المادة (5) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، والتي تشير الى الإلتزام بتزويد الهيئة بالبيانات المالية السنوية المدققة بعد اعتمادها من مدقق الحسابات الخارجي و فور إقرارها من مجلس ادارة الشركة.



ثانياً: تضمين التقرير السنوي للشركة المصدرة البنود الواردة في أحكام المادة (٤/ب، هـ) من تعليمات الأفصاح. وبالخصوص البنود التالية التي تكرر عدم تضمينها في التقرير السنوي خلال الأعوام السابقة، أو تبين وجود نقص في محتواها:

- أسماء أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا التنفيذية السابقين للشركة ونبذة تعريفية عن كل منهم، وتفصيل بنود مزايا وكافيات اعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا التنفيذية الحاليين والسابقين، بغض النظر عن الفترة التي تواجدوا فيها لدى الشركة خلال السنة موضوع التقرير.
 - فروع الشركة، حيث لا تكفي الاشارة الى الادارة العامة للشركة، وانما لابد من ذكر الأماكن الجغرافية التي تتواجد فيها الشركة.
 - حقوق الامتياز التي حصلت الشركة عليها من المنظمات المحلية والدولية.
 - الاوراق المالية المملوكة للأطراف الواردة أدناه، ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم في الشركة:
 - اعضاء مجلس الادارة الطبيعيين،
 - اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين،
 - ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين،
 - اعضاء الادارة العليا التنفيذية،
 - اقارب الاطراف السابقة،
 - الشركات المسيطر عليها من قبل جميع (اي من) الاطراف السابقة، علما ان مفهوم السيطرة يمتد ليشمل السيطرة غير المادية للأطراف السابقة على الشركة المصدرة، وذلك في حال وجود قدرة على التأثير على اتخاذ القرارات، حيث لا يعني انتقاء وجود ملكية بالضرورة انتقاء وجود السيطرة على الشركة المصدرة.
 - بيان العقود والارتباطات القائمة للشركة - خلال السنة موضوع التقرير - مع جميع الاطراف التالية: الشركات التابعة، الشركات الشقيقة، الشركات الحليفه، رئيس مجلس الادارة، اعضاء مجلس الادارة، المدير العام، الموظفين، اقارب الاطراف السابقة.
 - في حال عدم وجود المعلومة أو عدم انطلاقة البند المطلوب تضمينه في التقرير السنوي على الشركة، أن تتم الإشارة الى عدم وجود المعلومة صراحة.
- ثالثاً: ضرورة الأفصاح عن البيانات المالية باللغة الإنجليزية، وذلك إستناداً لقرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في جلسته المنعقدة بتاريخ 19/1/2017، المتعلق بالزام الشركات المصدرة بالإفصاح عن البيانات المالية باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يتم مخالفة الشركة في حال عدم التزويد خلال (14) يوم من انتهاء المهلة المحددة في التشريعات.



وعليه، فإننا نرجو من كافة الشركات المساهمة العامة الالتزام بما ورد في هذا التعميم، وضرورة إرفاق قرص مدمج (CD) لا يزيد حجمه عن (10) MB وبصيغة PDF مع النسخة الورقية من التقرير السنوي متضمناً البيانات المالية وتقرير الحكومة للشركة، منوهين بأن الهيئة ستتخذ تدابير مناسبة بحق الشركات المخالفة، ومنها فرض غرامة مالية على هذه الشركات.

وأقبلوا الاحترام والتقدير،،،


محمد صالح الحوراني
رئيس هيئة الأوراق المالية

نسخة الى:-
بورصة عمان
دائرة التدقیق الداخلي

مرفق : نموذج التدقیق الذاتي لبيان التقریر السنوي (ليس الزامي)
تعمیم تقریر حوكمة الشركات

نموذج التدقيق الذاتي لبنود التقرير السنوي للعام 2018 وفقاً لاحكام المادة (٤/ب،هـ) من
تعليمات الأفصاح (ليس الزامي)

رقم البند	وصف البند
1	أ- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية. ب- أماكنها الجغرافية. ج- عدد الموظفين. د- حجم الاستثمار الرأسمالي.
	أ- وصف للشركات التابعة. ب- وطبيعة عملها. ج- مجالات نشاطها.
	أ- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة. ب- نبذة تعريفية عن كل منهم. ج- أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية. د- نبذة تعريفية عن كل منهم.
	أ- بيان أسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة. ب- عدد الأسهم المملوكة لكل منهم. ج- مقارنة مع السنة السابقة.
5	الوضع التنافسي للشركة ويتضمن ما يلي :- أ- قطاع نشاطها. ب- وأسواقها الرئيسية. ج- حصتها من السوق المحلي. د- حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.

رقم البند	وصف البند
6	درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (10%) فاكثراً من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.
7	أ- وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسرى عليها ذلك.
8	ب- ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.
9	أ- وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.
10	ب- الإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية
11	أ- الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة.
12	ب- عدد موظفيها.
13	ج- وفات مؤهلاتهم.
	د- وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.
	وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.
	أ- الإنجازات التي حققتها الشركة مدعاة بالأرقام.
	ب- وصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.
	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.
	أ- السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة.
	ب- والأرباح الموزعة.
	ج- وصافي حقوق المساهمين.
	د- وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة.

رقم البند	وصف البند
14	تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.
15	التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك :-
	أ- أي توسعات أو مشروعات جديدة.
	ب- الخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل.
16	ج- توقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.
17	مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/ أو مستحقة له.
17	أ- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.
	ب- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة.
	ج- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.
	د- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أقارب الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.
	هـ- الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة.
	وـ- الشركات المسيطر عليها من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.
	زـ- الشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة.
	حـ- الشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية.
	طـ كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.

رقم البند	وصف البند
	<p>المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كما يلي:</p>
	<p>أ- اجور وتعاب ورواتب. ب- مكافآت وغيره.</p>
	<p>ج-المبالغ التي دفعت كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.</p>
18	<p>المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية كما يلي:-</p> <p>أ- اجور وتعاب ورواتب. ب- مكافآت وغيره.</p> <p>ج-المبالغ التي دفعت كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.</p>
19	<p>بيان بالترعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية.</p>
20	<p>بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع ما يلي:-</p> <p>أ- الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفه.</p>
21	<p>ب- رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.</p> <p>مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي.</p>
22	<p>إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهريه قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.</p>
23	<p>إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.</p>
24	<p>إقرار بصحة ودقة واقتدار المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.</p>

ان الهدف من هذا النموذج هو مساعدة الشركات في ملئ التقرير السنوي بكلمة البند الاصحاحية المطلوبة، ولا يتوجب تقديمها الى الهيئة.



هيئة الأوراق المالية

الرقم : 1/12 / 00178 / 19

التاريخ: 27/01/2019

السادة/ الشركات المساهمة المدرجة المحترمين

تحية طيبة ،،،

الموضوع: تقرير حوكمة الشركات

نظراً لاقتراح موعد تزويد الهيئة بالتقدير السنوي المتضمن تقرير الحوكمة وفق أحكام المادة (17) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017، فإني أرجو من جميع الشركات المساهمة المدرجة الالتزام التام بإعداد تقرير الحوكمة متضمناً كافة البنود الواردة في أحكام المادة المشار إليها أعلاه، كما أود التأكيد على بعض الأمور المتعلقة بتقرير الحوكمة وفق ما يلي:

1. يجب أن يكون تقرير الحوكمة موقعاً من رئيس مجلس الإدارة، وأن يتم ضمه للتقرير السنوي.
2. يجب أن تكون جميع البنود الواردة في تقرير الحوكمة مكتملة وكما وردت في أحكام المادة (17) من تعليمات الحوكمة، وأن لا يتم اعتبار المعلومات التي قد ترد ضمن البنود الواجب تضمينها في تقرير مجلس الإدارة وفق تعليمات الأفصاح أو البيانات المالية وايضاً سلطتها بديلة عن المعلومات الواجب تضمينها في بنود هذا التقرير.
3. إن دليل الحكومة/الحاكمية الخاص بالشركة لا يعتبر بديلاً عن تقرير الحوكمة ما لم يتم تضمين هذا الدليل في التقرير السنوي وأن يتضمن صراحة كافة البنود الواردة في أحكام المادة (17) من تعليمات الحوكمة.
4. إن بيان أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذياً أو غير تنفيذياً ومستقل أو غير مستقل، يجب أن يشمل جميع أولئك الذين شغلوا تلك المناصب خلال السنة المالية التي يغطيها تقرير الحوكمة، وذلك بغض النظر عن استمرارتهم أو تركهم لتلك المناصب وبغض النظر أيضاً عن الفترة التي أمضوها في تلك المناصب.
5. إن ذكر جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة إن وجدت يشمل فقط أعضاء مجلس الإدارة الطبيعيين وعضويتهم في الشركات المساهمة العامة في الأردن.



6. يجب ان يتم بيان أسماء أعضاء مجلس الادارة الحاضرين لكل اجتماع من اجتماعات مجلس الادارة واجتماعات اللجان الدائمة المنعقدة خلال السنة.
7. فيما يتعلق بالبند (أ) من أحكام المادة (17) من تعليمات الحكومة والمتضمن المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات الحكومة وقواعد حوكمة الشركات في الشركة، فإنه يجب أن يتم ذكر المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق تعليمات الحكومة وأية ممارسات إضافية للحكومة تطبقها الشركة غير تلك الواردة في تعليمات الحكومة.
8. فيما يختص بالبنود غير الموجودة لدى الشركة (مثل عدم وجود عضويات أخرى لأعضاء مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة) فيجب بيان ذلك صراحة في تقرير الحكومة من خلال عبارة تبين عدم وجود المعلومة (مثل لا يوجد عضويات أخرى لأعضاء مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة).

أملين من الجميع التعاون في هذا المجال من خلال التقيد التام بكافة الأحكام الواردة في المادة (17) من تعليمات الحكومة، تجنبًا لاتخاذ التدابير التي ينص عليها قانون الأوراق المالية بحق الشركات المخالفة.

وتفضلاً بقبول الاحترام، وشكراً لكم حسن تعاونكم

محمد صالح الحوراني
رئيس هيئة الأوراق المالية